كون الواجب لذاته موصوفا بالمتغير تخصص لذلك الحكم الكلي بامر
آخر يعارضه في بعض الصور وهذا دأب الفقهاء ومن يجري
مجريهم ولا يجوز ان يكون امثال ذلك في المباحث المعقولة للتر
تتابع يعارض الاحكام فيها فالصواب ان يوجد هذا المطلب من
مواخذ اخره هو ان يقال العلم بالعلة يوجب العلم بالمعلول ولا
يوجب الاحساس وادراك الجزئيات المتغيرة من حيث هي متغيرة
لا يمكن الا بالآيات الجسمانية كالحواس وما يجري مجريها قلت
حاصل مذهب الفلاسفة انه تعالى يعلم الاشياء كلها بنحو التعقل
لا بطريق التخيل فلا يعزب عن علمه مثقال ذرة في الارض ولا في
السماء لكن علمه لما كان بطريق التعقل لم يكن ذلك العلم ما نعا من
فرض الانسان اكل ولا يلزم من ذلك ان بعض الاشياء لا يكون
معلوما لله تعالى لان ذلك علوا كبيرا بل ما يدركه على وجه الاحاسيس
والتخيل يدركه هو تعالى على وجه التعقل فان الاختلاف في نحو الادراك
لا في المدرك فان التحقق الكلية والجزئية وصفان للعلم وربما يوصف
بهما المعلوم لكن باعتبار العلم ولهذا لا يستحقون للتكفير نعم لو قالوا

بانه

بانه تعالى لا يعلم بعض المعلومات تعالى عن ذلك لكان كفرا ومن
كفرهم حمل كلامهم على ذلك وكذا من شنع عليهم فيه من المتكلمين
كابي البركات البغدادي بناء على ما اشتهر بين المتاخرين من
ان الشخص الذي يمتاز به الشخص عن سائر افراد نوعه امر داخل في قوام
الشخص كما ان الفصل داخل في قوام النوع وح فالشخص شخص لا نوع
له وهو مادي فلا يمكن ادراكه الا بالآيات الجسمانية وليس هذا مذهبهم
فانهم يثبتون في الشخص امرا داخلا في قوام سمي بالشخص بل امتياز كل
شخص عن سائر افراد نوعه بالعوارض الخارجة بحسب النظر الجلي واما بحسب
النظر الدقيق فامتيازه بنحو وجوده والخاص بعينه ان هذا النحو من الوجود
المقارن لتلك الاعراض مخصوص به وتلك الاعراض التي هي مشخصة
هي عيون الشخص وعلامة التي بها يمتاز عندنا وكذلك يختلف تلك
الاعراض بحسب اختلاف المدرك فشخص عند بعض المدارك بعوارض مخصوصة
وعند بعض الآخر بعوارض اخرى والعوارض والمعروضات كلها بها
منهيات كلية فانها جواهر او اعراض داخلة في احدى المقولات فاذا
ادركت بالفعل كانت كلية باعتبار هذا الادراك وان ادركت بالالات

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)